مجلة دراسات القدس الإسلامية (صيف 1998م)، 2:1، 95-100

وثيقة
موقف حزب العمال البريطاني من قضية القدس

كلمة إفتتاح المؤتمر الأكاديمي الدولي الأول عن القدس الإسلامية الذي نظمه مجمع البحوث الإسلامية في بريطانيا والذي عقد في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن يوم الثلاثاء 1997/9/2

النائب العمالي/ أرني روس

رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية في حزب العمال البريطاني

ورئيس مجلس الشرق الأوسط في حزب العمال البريطاني

أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى مجمع البحوث الإسلامية على دعوته لي لإلقاء كلمة إفتتاح مؤتمره التأسيسي. وأنتهز فرصة إنعقاد هذا المؤتمر الأكاديمي الدولي الأول عن القدس الإسلامية لأتمنى لصديقي العزيز الدكتور عبد الفتاح العويسي وزملائه كل التوفيق في هذا المشروع الأكاديمي، ولعملهم في تشجيع الحوار وتعزيز فهم أفضل للإسلام والعالم الإسلامي.

فمنذ عام 1969 ومجلس الشرق الأوسط في حزب العمال يدير حملة من أجل تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، كنا ندرك منذ زمن بعيد أهمية مدينة القدس الثقافية والتاريخية والدينية للشعب الفلسطيني والعالم العربي والإسلامي قاطبة، ولكننا نشعر بأن الكثيرين في الغرب لا يدركون هذه الأهمية. وفي هذه الكلمة، لن أحاول تحليل هذه الأهمية على الصعيد التاريخي، ولكني سأتناول

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

الموضوع من وجهة نظر حزب سياسي وتنظيم يعمل لمساندة عملية السلام في الشرق الأوسط. كما أنني أدرك – كذلك – أن حكومة حزب العمال البريطانية ستتولى رئاسة الإتحاد الأوروبي في شهر كانون الثاني (يناير) من العام المقبل (1998)، في وقت مثير لمشاعر تاريخية كبيرة للشعب الفلسطيني، وهو الذكرى الخمسين لنهاية الإنتداب البريطاني في فلسطين وإقامة دولة إسرائيل.

إن موقف حزب العمال من مسألة القدس كان يحكمه – دائماً – إيمان الحزب بسلطة القانون المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة. وإنسجاماً مع هذا الموقف، فإن حزب العمال يشير إلى الوضع الدولي الخاص المفترض لمدينة القدس والمنصوص عليه في خطة التقسيم –قرار الجمعية العامة رقم 181– في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947. وموقف حزب العمال الرسمي من القدس هو "عدم قبول الإستيلاء على الأراضي بالقوة" وحظر القيام بأية تغييرات في وضع المدينة إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية.

إننا ندرك أن فكرة "إدارة الأمم المتحدة" في القدس حسب التصور الأصلي في عام 1947 لا تستقطب الكثير من الناس حالياً، ولكن فكرة أن مسألة السيادة قد حسمت لصالح إسرائيل في القدس لا تستقطب أحداً من المنصفين، ولا يقبلها حزب العمال.

لقد جادل مجلس الشرق الأوسط في حزب العمال – دائماً – بأن الموقف "المهيمن" في القانون الدولي، والذي يحرم بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض قيام أي طرف من أطراف الصراع بالإستيطان أو الضم، هو النقطة الوحيدة التي يمكن البدء منها في المفاوضات حول الوضع النهائي. وهو الموقف الذي كان يجب على المجتمع الدولي أن يؤيده ويضمن تنفيذه. كما كان يجب أن يشكل ضمان الدول الموقعة على إتفاقية جنيف الرابعة الحماية الأساسية لحقوق كل من الفلسطينيين والإسرائيليين في مدينة القدس. غير أن الواقع غير ذلك، فلقد إختار المجتمع الدولي

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

– سواء نتيجة للإغفال أو الإهمال أو التمييز البحت – إعطاء أفضلية لحقوق الدولة الإسرائيلية وإدعاءاتها في القدس على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وبقية العالم العربي.

ومجلس الشرق الأوسط في حزب العمال بصفة خاصة وحزب العمال بصفة عامة، يدين إدانة مطلقة سياسة الإستيطان والإستعمار الغاشمة في القدس الشرقية والتي تسارعت بشكل كبير منذ التوقيع على اتفاقيات السلام في واشنطن عام 1993، والتي أسفرت عن تفوق عدد المستوطنين اليهود في القدس الشرقية على عدد سكانها العرب الأصليين. إننا نستنكر سحب بطاقات هوية المقدسيين تحت أي ذريعة كانت من السكان العرب في القدس الشرقية، الأمر الذي يحرم الأسر المقدسية من منازلها ومن حقوقها الأساسية، ويجعل آلاف الأسر الأخرى تخاف على مستقبلها. **كما نستنكر السياسات المتعددة التي تستخدمها الحكومة الإسرائيلية بهدف تخفيض عدد السكان الفلسطينيين المقيمين في القدس،** بما فيها القيود المفروضة على لم شمل العائلات في المدينة. ولقد عرفنا ذلك معرفة مباشرة عندما رفض منح السيد/ عفيف صافية – ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في المملكة المتحدة – حق العودة إلى مسقط رأسه في القدس. كما نستنكر: القيود المفروضة على بناء المساكن الفلسطينية، ونقص المساكن المخصصة للسكان العرب، والإستثمار المتدني إلى أدنى حد في البنية التحتية في المناطق العربية في القدس الشرقية. **وتشكل كل هذه السياسات مسعىً حثيثاً لتغيير التوازن الديمغرافي في المدينة، وبالتالي تعزيز الإدعاءات الإسرائيلية بالسيادة على المدينة بأكملها.**

وبصفتي برلمانياً، فإن لي – كذلك – اهتماماً كبيراً بسكان القدس الشرقية الذين سمح لهم بترشيح أنفسهم في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني –وهو قرار اسرائيلي معقول وبعيد النظر– ولكنهم الآن يعانون من قيود كثيرة فرضت على

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

تحركاتهم وعملهم، حتى أنهم في الغالب يُمنعون من القيام بواجباتهم الديمقراطية وخدمة ناخبيهم.

وعندما زرت مدينة القدس للمرة الأولى عام 1980 كانت المدينة – بصفة عامة – مفتوحة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت المكان الذي يسافر من خلاله الفلسطينيون للوصول إلى شمال وجنوب الأراضي الفلسطينية. وكان واضحاً أنها تشكل قلب الأراضي الفلسطينية، وتضم العديد من المؤسسات التجارية والثقافية والدينية التي تسند الهوية الوطنية الفلسطينية وتشكلها. **ولكن، عندما سافرت إلى الأراضي المحتلة في شهر أيار(مايو) من العام الحالي (1997)، زرت مدينة معزولة عزلاً تاماً عن بقية الأراضي المحتلة، وذلك ضمن محاولات اسرائيل تنفيذ رؤيتها الخاصة للمستقبل، تكون فيه القدس "عاصمتها الأبدية والموحدة"**. أما الحواجز المؤقتة ونقاط التفتيش، التي أقيمت استجابة للتهديدات الأمنية لسكان القدس الإسرائيليين، فقد أصبحت **رموزاً لرؤية بعيدة المدى للقدس تحت سيادة مقصورة على إسرائيل، وعلى أساس إنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية.**

ولقد تمكنت بصفتي زائراً أجنبياً من زيارة القدس، غير أن الفلسطينيين من بيت لحم القريبة – والتي تبعد إلى الجنوب من القدس مدة 15 دقيقة في الحافلة – والذين ربما عاشوا وعملوا في المدينة، ويعيش أفرادٌ من عائلاتهم فيها، يحرمون من الدخول إلى القدس. **إن هذا الوضع غير مريح، ولا يدعو إلى التفاؤل.**

ومن الواضح لأي مراقب خارجي محايد، أن محاولة إسرائيل تشديد سيطرتها على كامل المدينة، بالإضافة إلى عملية إنكار المطالب والحقوق الفلسطينية في القدس والقضاء عليها بالقوة، لن يخدم إلا إطالة أمد الصراع الذي نسعى إلى إيجاد حل له.

ولقد رحبت، بصفتي رئيساً لمجلس الشرق الأوسط في حزب العمال، بالتوقيع على اتفاقيات أوسلو التي عدت محاولة حقيقية قامت بها الحكومة الإسرائيلية

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

أنذاك ومنظمة التحرير الفلسطينية للشروع في عملية طويلة من المفاوضات الدبلوماسية من أجل تحقيق السلام. **ولقد قبلت – كذلك – مع آخرين النظرية التي تقول بأن التسوية السلمية يجب أن تتم بالتدريج، وأن تنفذ على مراحل، وأنه يجب أن تترك المسائل الصعبة والأكثر تعقيداً، بما في ذلك الوضع النهائي لمدينة القدس، إلى مفاوضات الوضع النهائي** حتى يتم بناء ما يكفي من الثقة لتسهيل عملية المساومة وتسوية الخلافات. **ولكن، لم نكن نتوقع أن تقرر الحكومات الإسرائيلية، من حزبي العمل والليكود على حد سواء، استغلال المرحلة الإنتقالية لتشديد قبضتها غير القانونية على ما يزال بقية العالم بأسره يعدها أرض القدس الشرقية المحتلة.**

وكما أثبتت الأزمة الناجمة عن الإستيطان في جبل أبو غنيم، فإن نتيجة هذه الإستراتيجية هي تآكل متواصل للثقة في عملية السلام، وفي الإيمان بإمكانية التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة. ولا يحق لنا أن نتوقع من الفلسطينيين – الذين كانوا في الماضي القريب يتمتعون بسهولة نسبية في الوصول إلى مدينة القدس وأماكن عبادتهم وعملهم، وأهم المؤسسات الطبية والثقافية ومركز وطنهم التجاري، ويواجهون حالياً على ما يبدو حالة إبعاد دائمة – **أن يستمروا في انتظار نتيجة عادلة ومشرفة من مفاوضات السلام.**

ومن أجل خدمة مصالح السلام ومستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط، فإنه يتعين على المجتمع الدولي الإضطلاع بدوره في ضمان وضع القدس على أساس مبني على القانون الدولي، واتخاذ موقف حازم ضد سياسات الضم الإسرائيلية في القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، يتوجب على الإتحاد الأوروبي، ولا سيما بريطانيا والدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، أن تتحدى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي إنتهجتها في السنوات الأخيرة والمتمثلة في الفصل بين مسائل الوضع النهائي مثل مسألة القدس وبين مواقف القانون الدولي منها. فكلما سمح لمسألة القدس بالإبتعاد عن مركز مرجعيتها في القانون الدولي وإجماع المجتمع الدولي،

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

وطالما ترك قرار تحديد مصيرها لميزان القوى غير المتكافيء في المنطقة، كلما أصبحت التسوية بعيدة المنال.

وكما هو الحال بالنسبة إلى الكثيرين ممن يعملون في البحث عن السلام في الشرق الأوسط، **فإني أعد مسألة القدس نسخة مصغرة عن الصراع الأوسع.** ويجب أن تقوم التسوية وحلول الوسط، التي سيتم التوصل إليها في نهاية المطاف **لتحديد وضع القدس النهائي، على أساس من الإحترام والإعتراف بالحقوق والهوية الوطنية لجميع شعوب المنطقة،** وهذا لا يمكن تحقيقه بمحاولة إعادة كتابة التاريخ. **كما لا يجوز أن نتوقع من أي شعب من الشعوب إنكار ماضيه والتنازل عن مستقبله إذعاناً لشعب آخر، فالقدس تمثل ماضي الشعب الفلسطيني وحاضره ومستقبله. وإني لسعيد بعقد هذا المؤتمر الأكاديمي الدولي الأول عن القدس الإسلامية في هذا اليوم، والذي سيساعدنا على فهم أهمية القدس للعالم الإسلامي، وضرورة إيجاد حل لا يعكس فقط الطموحات الوطنية اليهودية الإسرائيلية ويحترمها، بل – وكذلك – طموحات الشعب الفلسطيني الوطنية،التي طال حرمانه منها.**

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org